S/PV.8958

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٥٨

الخميس، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٧/١٥

نيويورك

الرئيس	السيدة يول	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي/السيد تشوماكوف
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيدة إسبشيت مايا
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة هاكمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيدة توروبيتش
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506.
وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-24119 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية والعراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام المكلف بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وقبل نبدأ قائمتنا للمتكلمين اليوم – وإذ أشير إلى آخر مذكرة لرئيس مجلس الأمن (S/2017/507) بشأن أساليب عمله، أود أن أشجع جميع المشاركين، الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في مدة خمس دقائق أو أقل. كما أن المذكرة ٥٠٧ تشجع مقدمي الإحاطات على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. وانطلاقا من هذه الروح، يشجَّع مقدمو الإحاطات أيضا على ألا تتجاوز ملاحظاتهم الأولية ما بين سبع وعشر دقائق. كما نشجع الجميع على ارتداء كمامة في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء الإدلاء بالكلمات.

أعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. وسأركز في إحاطتي على التهديد الإرهابي للسلم والأمن الدوليين، ولا سيما في شمال شرق الجمهورية العربية السورية.

وأتطلع إلى تقديم إحاطة مُفصلة بقدر كبر إلى المجلس قريبا، استنادا إلى التقرير الرابع عشر المقبل للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلم والأمن الدوليين، والذي سيصدر في نهاية هذا الشهر.

يساورني بالغ القلق إزاء الهجوم الذي شنه تنظيم داعش في الأسبوع الماضي على سجن الصناعة في مدينة الحسكة، في شمال شرق سورية، وإزاء القتال المستمر الذي ألحق أضرارا أيضا بالسكان المدنيين. وأسفر الهجوم عن هروب عدد غير معروف من عناصر داعش السجناء من منشأة أفادت تقارير بأن حوالي ٣ آلاف من مقاتلي داعش كانوا محتجزين فيها. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن السجن كان يضم أيضا نحو ٧٠٠ طفل. وقد روعتنا التقارير الواردة التي تفيد بأن تنظيم داعش استخدم هؤلاء الأطفال كدروع بشرية.

وعلى الرغم من أن همجية التنظيم ينبغي ألا تشكل مفاجأة، فإن هؤلاء الأطفال تُركوا فريسة لاستخدامهم وإساءة معاملتهم بهذه الطريقة. ولعل الأعضاء يتذكرون أنني دعوت، خلال إحاطتي إلى المجلس في عام ٢٠٢٠، إلى إبعاد الأطفال عن طريق الأذى (انظر S/PV.8839). وأؤيد المديرة التنفيذية السابقة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، هنرييتا فور، في قولها إنه ما كان ينبغي مطلقا وضع هؤلاء الأطفال رهن الاحتجاز العسكري في المقام الأول، كما أكد وكيل الأمين العام مارتن غريفيث أيضا في الجلسة السابقة التي عُقدت اليوم (انظر S/PV.8957).

إن تلك الحادثة كانت متوقعة. فما فتئ تنظيم داعش يسلط الضوء على عمليات الهروب من السجون ويدعو إليها، وكانت هناك حالات سابقة في سورية وأماكن أخرى في العالم. وقد حذر فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المعني بتنظيمي داعش والقاعدة بصورة متكررة من ترتيبات الاحتجاز المشكوك فيها في شمال شرق سورية، وقال إنه يُنتظر وقوع حادث من هذا القبيل.

وفي الوقت الراهن، قد تكون قدرة داعش على استغلال عمليات الهروب من السجون في المنطقة بشكل استراتيجي محدودة. ولا يمكن للتنظيم أن يستوعب بسهولة الهاربين بأعداد كبيرة أو أن يهربهم. ولذلك، ليس من المستغرب أن العديد من الذين فروا من السجون قد قُتلوا أو أعيد القبض عليهم، ولكن هذا لا يعني أن هذا التهديد يمكن تجاهله.

وأود أن أُذكر بكلمات زميلي، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، الذي قدم إحاطة إلى المجلس أمس. ففي معرض حديثه عن الأحداث التي وقعت في الحسكة، قال إن

”الحادثة تعيد ذكريات مروعة عن عمليات الهروب من السجون التي غذت صعود داعش الأصلي في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وأرى أنها رسالة واضحة لنا جميعا عن أهمية الاتحاد من أجل مكافحة تهديد الجماعات الإرهابية المحظورة دوليا وحل الصراع الأوسع الذي يزدهر فيه الإرهاب حتما.“ (S/PV.8955، صفحة ٢).

وتؤكد هذه الحادثة الأخيرة على الحاجة الملحة لبذل جهود دولية متضافرة للتصدي بطريقة فعالة ومستدامة لمسألة السجون والمخيمات في شمال شرق سورية التي يُحتجز فيه المشتبه بكونهم مقاتلين في صفوف داعش وأفراد يُعتقد أن لهم صلات بالتنظيم، بمن في ذلك أطفال.

ولم توجه أي تهمة إلى معظم هؤلاء الأفراد، ومع ذلك يظلون رهن الاحتجاز لفترات طويلة، غير متأكدين من مصيرهم.

كما أنها تذكير بالسبب الذي يجعل تنظيم داعش يواصل تعزيز صفوفه في سورية. إن التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار في العراق، فضلا عن استمرار النزاع وعدم إحراز التقدم على المسار السياسي في سورية، تجعل من هذه المنطقة ساحة مفضلة لداعش والجماعات الإرهابية الأخرى. وهذه مأساة لا للشعب السوري فحسب، بللبلدان المجاورة أيضا، وللعالم في الواقع. فبعد ساعات فقط من الهجوم في الحسكة، هاجم مقاتلو داعش ثكنة للجيش تقع شمال بغداد، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١١ جنديا. وتسلط هذه الهجمات الضوء على اثنين من الشواغل الملحة.

أولا، إن هذه الهجمات ليست حوادث معزولة. وقد حذرت تقارير الأمين العام من أن تنامي التهديد الذي يشكله داعش، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية. ومنذ سقوط أراضيها في يد التنظيم، ركز على إعادة تشكيل قدراته، وواصل الاحتفاظ بخلايا سرية، وانتهج تمردا إرهابيا مطولا، وظل قائما بأعداد كبيرة، معظمها متمركز في العراق.

إن التنظيم مشكل من خلايا صغيرة تختبئ في المناطق الصحراوية والريفية، في حين يتحرك عبر الحدود بين العراق وسورية لتجنب القبض عليهم. كما يسلط هذا الضوء على الطبيعة العابرة للحدود لتنظيم داعش الأم في المنطقة.

ويمكن أيضا أن تشجع الهجمات أتباع داعش في منطقة الساحل ووسط وشرق أفريقيا على شن هجمات عنيفة. وفي الأشهر الأخيرة، توسع أتباع داعش في العديد من المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، وانتشروا من منطقة الساحل، وترسخ وجودهم أكثر في وسط وجنوب أفريقيا، بما في ذلك موزامبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، يساورني قلق عميق إزاء الأوضاع السياسية والأمنية التي تتكشف في مالي وبوركينا فاسو نتيجة للاستيلاء غير الدستوري على السلطة في هذين البلدين. وقد نرى الجماعات الإرهابية تستغل فراغ السلطة الذي تخلقه هشاشة الدولة وتحرض عليه بنشاط، مما يزيد من تقويض شرعية الدولة في منطقة الساحل.

كما نشهد حالة سريعة التطور في أفغانستان، والتي يمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وأود أن أؤيد ما أعرب عنه الأمين العام من قلق من أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا عالميا مستمرا، ليس فقط لحالة أفغانستان.

ثانيا، يدفع المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، أعلى ثمن جراء هذا الوضع الأمني المتدهور. وأحث المجلس على الاهتمام بالحالة في الهول والروج وغيرهما من المخيمات ومرافق الاحتجاز في شمال شرق الجمهورية العربية السورية. ففي مخيم الهول وحده، يحتجز أكثر من ٥٦ ٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال، في ظروف إنسانية قاسية. ويثير العنف البدني والنفسي الاجتماعي المستمر والمتزايد قلقا بالغا.

وما برح الأمين العام يؤكد باستمرار على الحاجة الملحة إلى تقديم استجابة دولية ملائمة للحالة الإنسانية الخطيرة، وحقوق الإنسان

والأمن، ولا سيما بالنسبة للأطفال. وعندما أطلعت المجلس في عام ٢٠٢٠ على التهديد الذي يشكله داعش (انظر S/PV.8716)، أشرت إلى الحاجة الملحة لإبعاد الأطفال في تلك المخيمات عن طريق الأذى. وقد رأينا جميعا تقارير تفيد بأنه عندما يبلغ الأطفال الذكور في المخيمات سن الثانية عشرة، ينقلون إلى مرافق أخرى.

قد يكون بعض هؤلاء الأطفال من بين أولئك الذين استخدمهم داعش الآن كدروع بشرية. ولم يكن ذلك ليحدث لو أعيدوا إلى أوطانهم في عام ٢٠١٩ أو ٢٠٢٠ أو ٢٠٢١.

وأشيد بالدول الأعضاء، ولا سيما في وسط آسيا وغيرها، التي واجهت التحديات العديدة التي ينطوي عليها إعادة رعاياها إلى أوطانهم، وكذلك الدول التي عملت على دعم الحالة الإنسانية في الميدان في العراق والجمهورية العربية السورية.

ومع ذلك، ومع تفاقم الحالة، وهو ما يحدث للأسف، فإن هذا لا يؤدي إلا إلى تفاقم الظروف المؤدية إلى الإرهاب ويشكل تهديدا خطيرا في الأجلين المتوسط والطويل. إن التحديات الكبيرة التي تواجهها الدول الأعضاء في ضمان حماية الأفراد الضعفاء، والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك الجرائم الإرهابية، والأمن، لا تصبح أقل إلحاحا أو تعقيدا مع مرور الوقت. فهذه التحديات والمخاطر تزداد خطورة عند إهمالها ويمكن أن تؤثر تأثيرا طويل الأجل ليس في المنطقة فحسب، بل على الصعيد العالمي أيضا.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الإطار العالمي والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لدعم الدول الأعضاء التي طلبت ذلك بشأن حماية الأفراد المشتبه في صلتهم بالجماعات الإرهابية التي صنفتها الأمم المتحدة العائدين من العراق والجمهورية العربية السورية وإعادتهم إلى أوطانهم ومحاكمتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

ويشارك في قيادة الإطار العالمي اليونيسيف ومكتبي. إنه يوفر للأمم المتحدة بأسرها نهجا يستجيب للاحتياجات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية والحماية للأطفال والبالغين، ويدعم الدول الأعضاء التي تطلب ذلك في تعزيز الأمن ومعالجة المساءلة في عملية الإعادة إلى الوطن، والملاحقة القضائية، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج. ولا تزال إعادة رعايا بلدان ثالثة من سورية والعراق أولوية رئيسية للأمم المتحدة، ونحن على استعداد لأن نكون شريكا موثوقا للدول الأعضاء في التصدي لتلك التحديات.

وتؤكد محاولات داعش لتحرير مقاتليه من السجن على ضرورة تقديمهم للعدالة في أقرب وقت ممكن وضمان تحقيق المساءلة لكسر دائرة العنف. وأود أن أشيد بعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في هذا الصدد. وأرحب كذلك بالأحكام الجديدة بشأن ما يسمى بالأدلة التي يتم جمعها من ساحة المعركة التي اعتمدها مجلس الأمن في القرار ٢٦١٧ (٢٠٢١)، التي مددت ولاية زملائنا من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

لقد ظلت قيادة مجلس الأمن الموحد، على مدى أكثر من ٢٠ عاما، حاسمة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ومن الدروس الرئيسية أن الاستجابات العسكرية ضرورية ولكنها غير كافية للتصدي للتهديد الإرهابي. إننا بحاجة إلى بذل جهود متسقة ومنسقة وشاملة عبر البلدان والقطاعات والتخصصات، ترتكز على حقوق الإنسان وسيادة القانون، للتصدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، مع ضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

وستواصل الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب، بالعمل من خلال الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نتابع بقلق بالغ التطورات في جنوب مدينة الحسكة السورية، حيث استولى مقاتلون من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ٢٠ كانون الثاني/يناير على سجن الصناعة – وهو أكبر سجن في الأراضي السورية خارج نطاق سيطرة الحكومة، حيث يحتجز ما يقرب من ٠٠٠ ٥ جهادي.

ووفقا لآخر التقارير، كان ذلك هجوما مخططا له بعناية استخدم سيارتين محملتين بالمتفجرات، يقودها انتحاريون. ونتيجة لذلك، اقتحم نحو ١٠٠ من أعضاء تنظيم الدولة السجن، حيث بدأت أعمال شغب قبل ذلك بوقت قصير. وتمكن الإرهابيون من إطلاق سراح ما لا يقل عن ٨٠٠ سجين وإمدادهم بالسلاح، انضم بعضهم على الفور إلى المهاجمين. واكتسب المقاتلون موطئ قدم داخل مجمع السجن نفسه وانتشروا أيضا إلى الأحياء السكنية المجاورة.

وكما نعلم، انخرطت الجماعات المسلحة المحلية، بدءا من ٢١ كانون الثاني/يناير، بدعم من القوات الجوية للولايات المتحدة، في أنشطة مضادة. واندلعت معارك دامية، بما في ذلك في مناطق مكتظة بالسكان، حيث احتمى الإرهابيون. ودمرت الضربات الجوية المكثفة المباني التي تضم المعهد التقني وكلية الاقتصاد التابعة للجامعة المحلية وهدمت مستودعا للوقود وعطلت إمدادات الطاقة إلى الحسكة. وفي الوقت الحالي، لا يمكن تحديد العدد الدقيق للقتلى في صفوف المدنيين. ويساورنا قلق بالغ إزاء احتمال شن القوات الجوية الأمريكية ضربات جوية عشوائية في أعقاب الهجوم الأخير، لأنه حيثما تتدخل الولايات المتحدة، فإنها تتسبب في كثير من الأحيان في وقوع عدد كبير من الضحايا بين المدنيين.

وقد أشارت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة مؤخرا، في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن حماية المدنيين التي عُقدت في ٢٥ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8953)، إلى مفهومين صحيحين جدا: وهما الحتمية المطلقة لاحترام أطراف أي نزاع مسلح لقواعد القانون الدولي الإنساني وتزايد أهمية حماية المدنيين أثناء حرب المدن. وأشارت أيضا إلى مدى سهولة أن تتسبب الذخائر المتفجرة في مقتل مجموعات كبيرة من المدنيين.

غير أن ما نراه في الواقع هو أن الخطاب الرنان للولايات المتحدة يتعارض مرة أخرى مع أفعالها. وهكذا، استخدمت قواتها الجوية ومدرعاتها في تطهير سجن الصناعة والمناطق المحيطة به من إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتستخدم هذه المعدات الثقيلة، كما يمكن للمرء أن يخمن بسهولة، الذخيرة المتفجرة. ويشير التدفق الهائل للمدنيين من منطقة القتال – أكثر من ٤٥ ٠٠٠ شخص كما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – بوضوح إلى أنه جرى تجاهل تدابير حماية المدنيين هناك.

ويجب على جميع أعضاء المجلس، ولا سيما القائمين على الصياغة فيما يتعلق بالشأن الإنساني، أن يطالبوا الولايات المتحدة بتقديم بيان مفصل بالخسائر في الأرواح بين المدنيين؛ ويجب تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

وأفغانستان مثال آخر واضح على ذلك. وإذا نظرنا إلى الوراء، يتبادر إلى ذهننا تفجيرات الرقة وهجين والباغوز. ووفقا للأمم المتحدة، لم تبق أي منشأة طبية في الرقة على حالها بعد الأعمال العدائية. وعندما تعرضت الباغوز للقصف في عام ٢٠١٩، لقي ما لا يقل عن ٨٠ شخصا حتفهم، وكان معظمهم من النساء والأطفال. ومع ذلك، لم يخضع أحد للمساءلة على الرغم من اعتراف واشنطن بذنبها. ويثير ذلك تساؤلا آخرا حول معايير المساءلة الأمريكية الرفيعة التي كثيرا ما يشير إليها زملاؤنا الغربيون.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء وجود ٨٥٠ طفلا في سجن الصناعة، كما أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، فضلا عن أنه لا سبيل إلى الوصول إليهم. ووفقا للمنظمات الإنسانية، يتزايد عدد النازحين داخليا بسرعة جراء الأحداث الأخيرة. وتقدر الأمم المتحدة أن ٤٥ ٠٠٠ شخص أُجبروا على الفرار من ديارهم بحثا عن الأمان. ويفر سكان المنطقة الجنوبية من الحسكة إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة عبر نقاط تفتيش فتحها الجيش السوري. وفي ذلك السياق، نشيد بدمشق، التي تواصل، رغم الظروف الصعبة الناجمة عن الجزاءات، تقديم المساعدة للمحتاجين.

ونرحب أيضا بجهود الهلال الأحمر العربي السوري وجميع المنظمات الإنسانية غير الحكومية التي تساعد في عمليات الإجلاء. وقد وجدت حوالي ٩ ٠٠٠ أسرة مساكن مؤقتة، ولكننا نشعر بالقلق من أن هذا العدد سيرتفع. وتمس حاجة جميع الذين فقدوا منازلهم إلى

المساعدة العاجلة، بما في ذلك المساعدة النفسية. وندعو العاملين في المجال الإنساني إلى الاستجابة وتقديم المساعدة الملائمة. ويجب أيضا أن تتيح السلطات المحلية إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق الحسكة الخاضعة لسيطرتها.

ويجب أن نشير إلى أن الأحداث التي جرت في الأراضي السورية التي تحتلها الولايات المتحدة هي نتيجة إطلاق زملائنا العنان للعناصر الإرهابية في الجمهورية العربية السورية. فلم يعلمكم التاريخ ولا الأخطاء التي ارتكبتموها شيئا. وقد حذرنا مرارا مما يمكن أن يحدث إذا أُطلق العنان للعناصر الإرهابية. ولذلك، تواصل القوات المسلحة السورية، بدعم من القوات الجوية الروسية، البحث عن إرهابيي داعش في سورية والقضاء عليهم. وسنواصل ذلك العمل. وقد عرضنا مرارا وتكرارا أن نوحد جهودنا، ولكن، كما رأينا، تتجاوز اعتباراتكم السياسية هدف القضاء على الإرهاب في سورية. ويعاني كل من شمال شرق سورية وإدلب من تلك المعايير المزدوجة.

وندعو الأمم المتحدة إلى إبقاء الحالة في الحسكة تحت المراقبة والإبلاغ فورا عن الجهود التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية أخرى.

ونغتنم هذه الفرصة للتركيز مرة أخرى على الحالة الصعبة التي نشهدها في شمال شرق سورية، الذي يحتله زملاؤنا الأمريكيون مرة أخرى بصورة غير قانونية. وتعاني المناطق التي كان الأمريكيون ينهبون منها النفط من كارثة بيئية حقيقية. ومع ذلك، لم تجر الأمم المتحدة تقييما لتلك الحالة بأي شكل من الأشكال ولم تشرع في اتخاذ أي إجراء. ونلاحظ أن منطقة شرق الفرات منطقة رمادية أخرى على الخريطة السورية، كما هو حال منطقة التنف، حيث يظل المقاتلون من مغاوير الثورة، بمساعدة الولايات المتحدة، بمنأى عن العقاب وتتوفر لهم الحماية.

وقد أدى الوجود غير الشرعي للقوات العسكرية للولايات المتحدة في سورية إلى نشوء منطقة خارجة عن القانون في الشمال الشرقي، يشعر فيها الإرهابيون والمقاتلون الأجانب، فضلا عن مختلف العناصر الإجرامية، بالأمان. وتسود الفوضى والعنف في تلك المناطق. ويصنف الإرهابيون هناك إلى أخيار وأشرار، ويمكنهم أن يبدأوا حياة جديدة وأن يعملوا على تغذية نزعة التطرف لدى السكان المحليين. وتلك سمة من سمات جميع المواقع التي تصل إليها القوات العسكرية للولايات المتحدة، سواء أثناء وجودها هناك أو بعد مغادرتها. وأفغانستان هي أحدث مثال على ذلك، فقد تركت الولايات المتحدة عددا هائلا من المشاكل تحت رحمة من هم في الميدان في أعقاب الاحتلال الأمريكي.

لقد تعرض داعش لضربات شديدة في سورية. وقُضي على الإرهابيين أو اضطروا إلى الفرار من الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. ولا تزال هناك مشاكل حيث سبب الأمريكيون فراغا في السلطة في الأراضي السورية ذات السيادة التي لا تزال قوات أجنبية تحتلها. وندعو إلى الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية من سورية. ومن الجلي أن الولايات المتحدة فشلت في مكافحة الإرهاب، على الصعيدين المحلي والعالمي. وهجوم داعش على سجن الحسكة يُظهر ذلك بوضوح.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام على إحاطته اليوم.

أكدت الهند مرارا وتكرارا في بياناتها في الجلسات الشهرية التي تُعقد بشأن المسارين السياسي والإنساني، التهديد الذي يلوح في الأفق بسبب عودة ظهور الجماعات الإرهابية في سورية. ومن المحزن أن المجتمع الدولي قد أُخِذ على حين غرة فيما يتعلق بإدراك ذلك التهديد الوشيك. ومرة أخرى، تؤكد الهجمات التي شنها داعش الأسبوع الماضي في شمال شرق سورية، في الحسكة، والتي أسفرت عن مقتل مدنيين وتشريدهم، مخاوفنا التي أعلنا عنها مرارا.

وقد أشارت تقارير الأمين العام مرارا وتكرارا إلى أن الجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة باعتبارها إرهابية، مثل تنظيم داعش وهيئة تحرير الشام، تكتسب قوة في سورية. والهجوم الأخير الذي شنه داعش مظهر من مظاهر تلك القوة. وشهد العراق أيضا شن داعش والجماعات المنتسبة إليه لهجمات إرهابية في الأشهر الأخيرة. وندين بشدة تلك الهجمات ونؤكد من جديد أنه لا يمكن ولا ينبغي المساس بالكفاح العالمي ضد الإرهاب لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة.

وتستدعي عودة ظهور داعش في سورية والعراق أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة. ونؤكد مجددا أنه لا يمكن هزيمة الإرهابيين بتشكيل تحالفات مع كيانات غير ذات سيادة أو بمحاولة تنفيذ مخططات سياسية ضيقة. والواقع أن من شأن هذا النهج الملتوي أن يضر بجهودنا الجماعية. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن ندعم الدول الأعضاء في المنطقة في التدابير التي تتخذها ضد الإرهابيين والجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة باعتبارها إرهابية.

وبينما نركز على منطقة شمال شرق سورية وحدها، فإن المشكلة انتشرت في الواقع في جميع أنحاء البلد. وندعو وكالات الأمم المتحدة إلى إجراء تقييم للتحقق من تحويل الجماعات الإرهابية لمسار المعونة الإنسانية.

كما إن هناك حاجة ملحة لاتخاذ خطوات لمواجهة تعزيز هذه الشبكات في جميع أنحاء سورية. وقد وردت تقارير تفيد باستخدام الشباب النازحين داخليا كدروع بشرية، فضلا عن محاولات من جانب تنظيم داعش لتجنيدهم. ويتعين على البلدان الأصلية لهؤلاء الصبية الضعفاء وأسرهم أن تتحمل المسؤولية عنهم. وينبغي عدم السماح لهذه المشكلة بأن تتفاقم إلى الأبد.

ختاما، فإن اتساع نطاق الأنشطة الإرهابية وزيادة قوة جماعات صنفتها الأمم المتحدة باعتبارها إرهابية في سورية والمنطقة الأوسع أمر يبعث على القلق البالغ ويستحق تفكيرا جادا وعملا متضافرا من جانب المجتمع الدولي. وستواصل الهند، بصفتها رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، تناول هذه المسألة مع جميع أصحاب المصلحة بحيث يصبح نهج عدم التسامح مطلقا حيال الإرهاب ومرتكبيه هو النداء المشترك للمجتمع الدولي.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر، بطبيعة الحال، وكيل الأمين العام على إحاطته.

كما ذكرنا أمس (S/PV.8955)، فإن الهجوم الذي شنه تنظيم داعش على سجن الحسكة يوم الخميس الماضي، ٢٠ كانون الثاني/يناير – وهو أكبر عملية تنفذها هذه الجماعة الإرهابية منذ إعلان هزيمتها في سورية في عام ٢٠١٩ – يُظهر أن التنظيم يستعيد قوته في المنطقة، بل وكذلك في مناطق أخرى مثل الساحل، الأمر الذي يدل على أن الحل لا يمكن أن يكون عسكريا حصرا. وفي نفس الوقت، نكرر ما أعربت عنه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء الماضي (انظر S/PV.8949) من قلق إزاء أوضاع مراكز الاحتجاز المؤسفة والمخزية في سورية. إن وجود ما يقرب من ٧٠٠ قاصر محتجزين في سجن الصناعة الذي يضم أكثر من ٥ ٠٠٠ سجين مرتبط بداعش، في ظروف من الاكتظاظ وانعدام الأمن ونقص الرعاية الطبية، أمر همجي بكل بساطة.

غير أن العدالة ستأتي. ونكرر في هذا الصدد نداء المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب التي دعت إلى إعادة هؤلاء الأطفال من ضحايا الإرهاب إلى بلدانهم الأصلية على وجه السرعة. وإلا، فإننا سنزرع في نفوس هؤلاء الأطفال بذور الكراهية واليأس التي تؤدي إلى دوامة من العنف المفضي إلى الإرهاب، فضلا عن حرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية والتسبب في إصابتهم بصدمات بدنية ونفسية – عاطفية أكبر.

وغني عن البيان أنه يجب إدانة جميع أعمال الإرهاب ومعاقبة مرتكبيها وفقا للقانون. غير أننا لا نستطيع التوقف عن الاعتقاد بأن جميع الجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته يجب أن تحترم حقوق الإنسان احتراما كاملا. وإلا، فإننا سنظل إلى الأبد نقطع رؤوس الهيدرا من دون تحقيق أي النتائج، بينما نواصل تقاذف الاتهامات في مجلس الأمن.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أنا أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فلاديمير إيفانوفيتش فورونكوف على إحاطته.

تبذل فرنسا قصارى جهدها في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. وكما أتيحت لنا الفرصة لنؤكد أمس (انظر S/PV.8955)، فإننا ندين بأشد العبارات الممكنة الهجوم الذي شنه داعش في ٢٠ كانون الثاني/يناير على مركز احتجاز في الحسكة في شمال شرق سورية. ونشيد بالإجراءات التي اتخذتها قوات سورية الديمقراطية

والتحالف الدولي ردا على هذه الأحداث ونعرب عن تعازينا لأسر الجنود الذين قتلوا في الهجوم.

إن هذا الهجوم يمثل عودة داعش إلى الظهور في جميع أنحاء سورية، ولا سيما في البادية، وهو للأسف ليس جديدا ولا مفاجئا لأن هذا التهديد لم يختف على الإطلاق في واقع الأمر. ولذلك، فإننا نظل ملتزمين التزاما حازما بالتحالف إلى جانب شركائنا في مكافحة الإرهاب والإفلات من العقاب. وستواصل فرنسا الاضطلاع بدورها الكامل في الكفاح الدولي ضد الإرهاب بغية القضاء عليه واحتواء هذه الآفة على الأقل.

إن الأعمال التي يرتكبها الإرهابيون في سورية جرائم. وقد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، ويجب محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم على أفعالهم وألا يفلتوا من العقاب.

وموقف فرنسا لا يتزعزع. يجب محاسبة جميع الجهاديين الذين اختاروا الانضمام إلى داعش، بغض النظر عن جنسيتهم، أمام المحاكم في أقرب مكان ممكن من مسرح جريمتهم ومكان وجود ضحاياهم والأدلة. وهذا هو السبب في موقفنا فيما يتعلق بالمواطنين الفرنسيين القلائل المحتجزين في مرافق الاحتجاز في شمال شرق سورية.

وينبغي لهذا ألا يجعلنا نغفل عما هو واضح، وهو أن الغالبية العظمى من المحتجزين هناك هم من العراقيين أو السوريين أو، بنسبة أقل، من آسيا الوسطى. ولذلك، فإن المسألة التي أثارها هجوم الحسكة هي حماية أماكن الاحتجاز بصفة عامة، وليس مسألة إعادة عدد قليل من الغربيين لا يمثلون سوى أقلية صغيرة من الأشخاص المحتجزين هناك.

وللقضاء على الإرهاب في المنطقة، من الضروري إيجاد حل للأزمة السورية، وهذا الحل لا يمكن إلا أن يكون سياسيا. وكلنا نعرف هذا. وخريطة الطريق هي القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع، ونحن مصممون على المضي قدما في هذا الاتجاه لدعم المبعوث الخاص للأمين العام، السيد غير بيدرسن.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطته.

يظل يساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء الحالة في شمال شرق سورية، ولا سيما التهديد المستمر الذي يشكله تنظيم داعش.

ونرحب بالتقارير التي تفيد بأن القوات المحلية استعادت السيطرة الكاملة على مركز الاحتجاز في الحسكة وألقت القبض على جميع مقاتلي داعش.

ومن المؤكد أنه أُحرِز تقدم هائل في مكافحة داعش بفضل جهود التحالف الدولي. وكانت مبادرات تحقيق الاستقرار والمجتمعات المحلية المحررة حاسمة في منع عودة داعش.

ولكن كما ظللنا نقول باستمرار لمجلس الأمن، فإن داعش لم يُهزم بعد. والجماعة تواصل شن هجمات إرهابية سافرة من دون أي اعتبار لسلامة المدنيين أو الهياكل الأساسية المدنية. ولذلك، ظل التحالف الدولي يقظا، بل إنه منخرط بنشاط، لا سيما في شمال شرق سورية.

ويؤكد هذا الهجوم الأخير الذي شنه داعش الخطر الذي يمثله التنظيم في سورية، فضلا عن المخاوف المتصلة باحتجاز معتقليه في مرافق مؤقتة في المنطقة إلى أجل غير مسمى.

ويعمل التحالف على ضمان إيواء معتقلي داعش الذين لا يزالون في شمال شرق سورية بأمان وبصورة إنسانية وفقا للمعايير الدولية. وندعو الدول الأعضاء إلى دعم هذا الجهد. وحتى قبل هذا الهجوم، لم تكن المرافق القائمة كافية ولن تؤدي الأضرار الناجمة عنه إلا إلى تفاقم المشكلة.

ونعلم أن آلاف المدنيين فروا من المناطق القريبة من ذلك المرفق وأنهم يبحثون عن مأوى في أماكن أخرى من المدينة. ونشيد بعمل السلطات المحلية والمنظمات الإنسانية التي تقدم المساعدة العاجلة، ونحن ملتزمون بتيسير تلك الاستجابة.

إن القوات المسلحة للولايات المتحدة توجد في شمال شرق سورية كجزء من التحالف الدولي لغرض وحيد، هو مواصلة مكافحة داعش.

ونحن فخورون بالعمل جنبا إلى جنب مع الشركاء السوريين المحليين ونثني على التضحيات التي قدموها في هذه الحملة.

ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما هو الحال دائما، على العمل إلى جانبنا لكفالة ألا يجد تنظيم داعش ملاذا آمنا في أي مكان من العالم. وكذلك نحث جميع الدول الأعضاء على دعم إعادة مواطنيها الموجودين حاليا في شمال شرق سورية إلى أوطانهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم ومحاكمتهم، حسب الاقتضاء.

إن الولايات المتحدة ممتنة للغاية للحكومات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم التي أعادت مواطنيها إلى أوطانهم. ونحن على استعداد لدعم أي دولة عضو ترغب في أن تحذو حذوها. كما نحث الدول الأعضاء على دعم إطار الأمم المتحدة العالمي لدعم العائدين من مواطني بلدان ثالثة من الجمهورية العربية السورية والعراق. ويشارك في رئاسة هذا الإطار مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب واليونيسيف، ويمكّن الأمم المتحدة بأسرها من دعم الدول الأعضاء بشأن الأفراد العائدين من العراق وسورية. ويجمع هذا الإطار بين النهج القائمة على حقوق الإنسان، والملائمة للعمر، والمراعِية للمنظور الجنساني من أجل تلبية مختلف احتياجات النساء، والرجال والفتيات والفتيان.

وردا على تعليقات الممثل الروسي التي أبداها الآن، والتي، للأسف حولت هذا المنبر إلى كتلة من المعلومات المضللة تحركها الخطابة، وبصراحة، أكاذيب حول دور الولايات المتحدة في سورية. واسمحوا لي أن أقول هذا فحسب – إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما ثابتا بالامتثال لواجباتنا بموجب قانون النزاعات المسلحة، بما في ذلك الالتزامات التي تعالج حماية المدنيين. وكسياسة عامة، تطبق الولايات المتحدة بشكل روتيني معايير استهداف مشددة أكثر حماية للمدنيين مما هو مطلوب بموجب قانون النزاعات المسلحة.

وأشار الممثل الروسي إلى الضربات الجوية المأساوية في الباغوز، سورية، وبدأت وزارة الدفاع الأمريكية مراجعة تلك الضربات الجوية في مارس/آذار ٢٠١٩. وأود أن أشير إلى أن حكومة الولايات المتحدة ووزارة الدفاع فعلتا ذلك ردا على تقارير وسائط الإعلام، وهي وسائط الإعلام الحرة والمستقلة الموجودة في الولايات المتحدة، وهو أمر أفتخر جدا بالإشارة إليه كمواطن أمريكي. وبطبيعة الحال، لا أستطيع أن أشير إلى نفس الصحافة في روسيا لأنه لا توجد مثل هذه الصحافة الحرة والمستقلة في روسيا، وإذا كانت مثل هذه الضربة الجوية قد وقعت كنتيجة مأساوية لخطأ عسكري روسي، فلن تكون هناك صحافة مستقلة للإبلاغ عنها، تماما كما أن ليس هناك سوى معارضة روسية قليلة جدا لإثارة هذه المسألة إن تمكنت الصحافة من الإبلاغ عنها. وهذا شيء مهم تذكُّره.

اسمحوا لي أن أختتم بالإشارة إلى أن الحالة في شمال شرق سورية ليس سوى عنصر واحد من الأزمة الأوسع في البلد، التي تتطلب، كما نعلم جميعا، حلا سياسيا، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكان من الممكن أن تجري هذه المناقشة إلى جانب مناقشتنا أمس بشأن الملف السياسي (انظر S/PV.8957) أو المناقشة التي جرت للتو بشأن الحالة الإنسانية (انظر S/PV.8953). ولا يمكن للمجلس أن يناقش الحالة في شمال شرقي سورية دون النظر في الاحتياجات الإنسانية الأوسع نطاقا في تلك المنطقة. لقد دفعت سنوات من الأعمال العدائية والأزمة الاقتصادية المستمرة آلاف الأسر إلى الفقر وشردت أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ عائلة. ويعتمد الكثيرون الآن على المساعدة الدولية من أجل بقائهم على قيد الحياة.

ونحن ممتنون لجهود المنظمات الإنسانية العاملة في شمال شرقي سورية، ولكن لا يكفي أن يعبر أعضاء المجلس عن امتنانهم. بل يجب أن نبذل المزيد من الجهد للمساعدة. ويمكن للمجلس أن يوسع نطاق المساعدة الإنسانية بشكل كبير، بما في ذلك عن طريق إعادة فتح معبر اليعربية الحدودي بين شمال شرقي سورية والعراق. وإذا ما قمنا باتخاذ تلك الخطوة، سيعيد أعضاء المجلس تدفق الإمدادات الحيوية مثل الأدوية ومجموعات اختبار مرض فيروس كورونا إلى منطقة هي في أمس الحاجة إليها.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر روسيا على طلبها عقد هذه الجلسة المفتوحة، وأن أشكر وكيل الأمين العام

فورونكوف على إحاطته التي قدمها للتو. من المرجح جدا أن يكون للهجوم الإرهابي على سجن في الحسكة الذي نفذه تنظيم الدولة الإسلامية عواقب أكثر خطورة. وقد هدد تبادل إطلاق النار بين الطرفين لعدة أيام سلامة المدنيين بشكل خطير، وهو أمر يستدعي اهتماما كبيرا من مجلس الأمن.

أولا، يجب أن نولي الإرهاب والاحتلال الأجنبي في سورية المزيد من الاهتمام. وفي الأيام الأخيرة، كانت الحالة في شمال غربي سورية وشمال شرقيها لا تزال مضطربة، مع الهجمات المتكررة التي شنها تنظيم جبهة فتح الشام الإرهابي وتصعيد العمليات العسكرية من قبل القوات الأجنبية المرابطة بشكل غير قانوني في سورية. وقد زادت تلك التحركات من حدة التوترات في سورية، مما تسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتشريدهم، وإلحاق أضرارا بالبنية التحتية المدنية، وصرف انتباه جهود التسوية السياسية للمنظمة، وتيسّير عودة تنظيم الدولة الإسلامية إلى الظهور، ومكنه من الاستفادة من الحالة.

ثانيا، يجب أن نعزز جهود المجتمع الدولي لتوطيد التعاون في مكافحة الإرهاب في سورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد معيارا موحدا وفقا لمتطلبات القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن من أجل مكافحة جميع المنظمات الإرهابية في سورية، كما يدرجها مجلس الأمن. وأود أن أؤكد أن احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية مبدأ يجب التقيد به عند التعامل مع المسألة السورية. ومكافحة الإرهاب ليست عذرا أو أساسا للدول الأجنبية كي ترابط قواتها بشكل غير قانوني في سورية. ويجب احترام قيادة الحكومة السورية في مكافحة الإرهاب احتراما فعالا.

ثالثا، يجب معالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وهناك في كل من سورية والعراق وجود كبير للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، مما له آثار غير مباشرة. وتمثل هذه المسألة المتفاقمة تهديدا مشتركا للبلدان الأصلية للإرهابيين والبلدان المعنية وبلدان المنطقة. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تعمل معا لمعالجتها. وعلى حد علمنا، السجن الذي يتعرض للهجوم يضم الآلاف من الإرهابيين. ما هي البلدان التي أتوا منها ومتى سيعادون إلى أوطانهم ويحاكمون؟ وهذه كلها مسائل يجب أن يركز عليها المجلس. وتدعو الصين الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومجموعة الخبراء التابعة للجنة مجلس الأمن عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، إلى تكثيف الجهود في جمع ودمج المعلومات عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أجل تمكين التعاون لحل هذه المسألة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطته.

وتدين أيرلندا بشدة الهجوم الذي شنه تنظيم داعش مؤخرا على مدينة الحسكة، وهي تشعر بالفزع إزاء التقارير التي تفيد بوقوع خسائر في صفوف المدنيين. ويظهر حجم الهجوم أنه على الرغم من هزيمة تنظيم داعش الإقليمية، فإن تهديده في سورية خطير، ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بضمان الهزيمة الدائمة لذلك التنظيم.

ويساور أيرلندا قلق بالغ إزاء حجم تشريد السكان المدنيين. كما نشعر بقلق عميق إزاء حالة الأطفال، كما أثارتها اليونيسيف وغيرها. ويجب أن نتذكر أنه يجب معاملة الأطفال في النزاع بصفة أساسية كضحايا، وأنهم يحتاجون إلى الدعم المناسب لتلك الصفة. ومن الأهمية بمكان أن تتاح إمكانية الوصول الكامل إلى الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وأن يستجيب المانحون للاحتياجات على أرض الواقع.

كما تشعر أيرلندا بالقلق إزاء الآثار الأوسع نطاقا على الوضع الأمني في شمال شرقي سورية بشكل عام. وكما هو الحال مع جميع الهجمات في سورية، يجب أن تكون هناك مساءلة عن هذا الهجوم وعن جميع الجرائم المرتكبة في البلد. وندعو جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع هذه الأحداث التي تؤكد، مرة أخرى، الحاجة إلى إحراز تقدم جوهري ومجدٍ نحو حل سياسي شامل في سورية.

السيدة خوجة (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة. وأشكر أنا أيضا وكيل الأمين العام فورونكوف على معلوماته.

ونشارك المتكلمين الآخرين في إدانة الهجوم الإرهابي الشنيع الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بأشد العبارات، على سجن في شمال شرقي سورية. ويمثل هذا الهجوم استفاقة قوية تذكرنا بالتهديد المستمر الذي يشكله الإرهاب على الشعب السوري وغيره من الناس في المنطقة وخارجها. ويجب أن نظل يقظين وملتزمين.

فلا يوجد إرهابيون أشرار وآخرون أخيار. كلهم قتلة. وينبغي معاملتهم على هذا النحو، ويجب تقديمهم إلى العدالة. والمساءلة عن الجرائم المرتكبة أمر غير قابل للتفاوض. ويجب استخدام جميع الوسائل الممكنة لدحر الإرهاب. وتواصل ألبانيا الاضطلاع بدورها كعضو في التحالف العالمي ضد تنظيم داعش، ولكن الخيارات والوسائل العسكرية لن تكون كافية للقضاء على الإرهاب. ويجب علينا أيضا أن نعالج مصادره العديدة – المظالم الاجتماعية والسياسية والتاريخية والدينية التي تستدرج الشباب للقيام بأعمال الهلاك هذه.

إن وصف سورية الذي سمعناه هذه الأيام، والعملية السياسية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الضخمة، وتزويد الناس بآفاق مستقبل أفضل يسير في ذلك الاتجاه. ويجب أن نعمل جماعيا لإعطاء الناس الأمل في العيش، ورفع معنوياتهم وإزالة ذرائعهم للموت.

يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتخليص سورية وكل مكان آخر من آفة الإرهاب. ونأسف لأنه في السجون حيث يحتجز إرهابيو داعش ومقاتلون أجانب، هناك مئات الأطفال الذين ولدوا في مكان جهنمي به قوى ظلامية ومحاط بالهلاك. وينبغي ألا يدخر أي جهد لإنقاذ الأطفال والنساء من الظروف اللاإنسانية والمهينة التي يحتجزون فيها. وينبغي إعادتهم إلى أوطانهم وتقديم المساعدة لهم لإعادة الاندماج في المجتمع.

وذلك بالضبط ما تقوم به ألبانيا منذ عام ٢٠٢٠. فقد اتخذنا خطوات حاسمة لمعالجة الحالة المزرية للأطفال والنساء من أصل ألباني المحتجزين في عدة مخيمات للاجئين في سورية والعراق. وفي غضون العامين الماضيين، أعيد إلى الوطن نحو ٢٤ امرأة وطفلا. وهذا ليس موضوعا يسهل التعامل معه، ولكنه ضروري. ونحن نعمل بالتعاون الوثيق مع شركائنا لضمان إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد وتكيفهم وإعادة إدماجهم على المدى الطويل في الحياة الطبيعية. وفي رأينا، أنهم يستحقون أن يبدأوا حياتهم من جديد، ونحن نفعل ما نعتقد أنه الأفضل لمساعدتهم على القيام بذلك.

السيدة تورويتيتش (كينيا) (تكملت بالإنكليزية): أشارك الآخرين في شكر وكيل الأمين العام على إحاطته.

إن الإرهاب بأي شكل من الأشكال أمر مؤسف وينبغي إدانته أينما وكلما ارتكب. ولا يمكن تبرير أي عمل إرهابي على الإطلاق. ونذكر بالكرب الذي تعرض له المدنيون الأبرياء بسبب الجماعات الإرهابية في السنوات الأخيرة في عدة بلدان في جميع أنحاء العالم. وقد عانى بلدي كينيا من هذه الأعمال الشنيعة التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية المرتبطة بحركة الشباب والقاعدة ضد المدنيين الأبرياء.

وبعد ما يقرب من ١١ عاما من النزاع، لا يزال الشعب السوري يعاني من أعمال إرهابية فظيعة. وتجدر الإشارة إلى أن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال وغيرهم من أفراد المجتمع الضعفاء، يتحملون وطأة تأثير هذه الهجمات الإرهابية. وهذا أمر غير مقبول. وفي هذا الصدد، ندين الحادث الإرهابي الذي وقع في ٢٠ كانون الثاني/يناير ضد سجن غويران في مدينة الحسكة، والذي أودى بحياة العديد من الأشخاص وجرح الكثيرين. ولا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على الحاجة الملحة إلى التصدي بشكل شامل وحاسم للتهديد المستمر الذي تشكله الجماعات الإرهابية والجماعات التابعة لها، سواء أدرجها مجلس الأمن في قائمة الإرهاب أم لا.

ولا تزال هذه الأعمال الإرهابية تعرض عملية السلام في سورية للخطر، مع ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على الأمن الإقليمي والدولي. ويجب على مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تعمل بعزم على تعزيز تدابير مكافحة الإرهاب لضمان مساءلة الإرهابيين والمرتبطين بهم عن أعمالهم الشنيعة وحرمانهم من الفرص

والموارد لمواصلة تنفيذ هذه الأعمال. فلنحدد الخطوات الملموسة التي ينبغي للمجلس اتخاذها لمكافحة التهديد المتزايد للإرهاب في سورية وفي جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، تدعو كينيا جميع الجهات الفاعلة إلى التركيز على مصلحة الشعب السوري وإعطائها الأولوية.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطته.

إن تطور الحالة في شمال شرق سورية خلال الأسبوع الماضي يظهر كيف أن تنظيم داعش وأيديولوجيته الهدامة، حتى بدون حيازته للأراضي، لا يزال يشكل تهديدا في سورية والعراق والعالم قاطبة. ويجب أن يظل المجتمع الدولي حازما في تصميمه على التصدي له ودحره. وقد رحبنا أمس بالأنباء التي تفيد بأن قوات سورية الديمقراطية استعادت السيطرة على سجن غويران في الحسكة. ونشيد بالشجاعة والتضحيات التي قدمتها قوات سورية الديمقراطية في جهودها المبذولة ضد تنظيم داعش ونقدم تعازينا لعائلات مقاتلي قوات سورية الديمقراطية الذين قتلوا.

ومن أجل الحفاظ على الاستقرار الطويل الأجل في شمال شرق سورية، ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل معا ومع المجتمع الدولي بأسره لاستكشاف الخيارات لضمان التنسيق بيننا في الاستجابة لتلك التحديات الناشئة. ومقتل أربع نساء في مخيم الهول في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١ يسلط الضوء على التهديدات المتزايدة ضد المقيمين في المخيمات، وخاصة النساء والفتيات، اللواتي ما زلن عرضة للاستغلال والبغاء والاختطاف. ولدينا قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بأن تنظيم داعش عرّض الأطفال للخطر خلال الهجوم في الحسكة.

ومن الأهمية بمكان أن تتمكن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من إيصال المساعدة بأمان، وأن تتفق إدارة المخيم وقوات الأمن والوكالات الإنسانية على اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين الوضع لحماية جميع السكان، ولا سيما النساء والفتيات. وسنواصل العمل مع الشركاء الدوليين في السعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة لأولئك الذين قاتلوا إلى جانب تنظيم داعش. ويجب أن تحترم أي آلية للعدالة حقوق الإنسان وسيادة القانون، فضلا عن ضمان المحاكمات العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

وتواصل المملكة المتحدة، بوصفها عضوا قياديا في التحالف العالمي ضد تنظيم داعش، دعم قوات سورية الديمقراطية، ونحن نواصل رصد الحالة عن كثب. وسيستمر عملنا كجزء من التحالف لمحاربة التهديد الدائم الذي يشكله تنظيم داعش.

السيدة هاكمان (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطته بشأن الحالة السائدة في شمال شرق سورية وأن أعرب عن النقاط التالية.

يشكل الهجوم الذي وقع في الحسكة انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، إذ أسفر عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتشريد أشخاص، وتعريض حياة ٨٥٠ طفلا محتجزين في سجن غويران للخطر. ويبقى المبدأ هو أن الإرهاب، أياً كان مرتكبوه وحيثما ارتُكب،، لا يمكن تبريره بأي دافع وهو غير مقبول. ونحث السلطات على اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان الإفراج عن جميع الأطفال في السجون ومعسكرات الاحتجاز في جميع أنحاء سورية وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

وينبغي أن تذكر التطورات الأخيرة في شمال شرق سورية المجتمع الدولي بالتهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة على السلام والأمن الدوليين وأن تعزز الحاجة إلى التعاون الدولي بشأن تدابير مكافحة الإرهاب. ومرة أخرى، نحث جميع أطراف النزاع على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والتقيد بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي.

ومواجهة تحدي الجماعات المسلحة في سورية ستكون مستحيلة من دون حل النزاع. ولذلك، تكرر غانا تأكيد أهمية التسوية السياسية وتحث جميع الأطراف والجهات الفاعلة الإقليمية على دعم إحراز تقدم ملموس على المسار السياسي، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر السيد فلاديمير فورونكوف على إحاطته. وتسمح التوضيحات المقدمة بفهم أفضل للظروف المحيطة بالهجمات الإرهابية التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية قبل بضعة أيام ضد سجن غويران، الذي كان يحتجز

فيه عدد من السجناء الجهاديين، في الحسكة شمال سورية. وتدين غابون بشدة تلك الأعمال البغيضة التي يمكن إضافتها إلى القائمة الطويلة لأعمال كهذه ارتكبت منذ بداية الأزمة السورية، وتأسف للخسائر في الأرواح البشرية والصدمة غير المقبولة التي تعرض لها السكان المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، الذين كانوا يعيشون بالقرب من السجن والذين استخدموا كدروع بشرية أثناء القتال بين القوات الكردية والجهاديين.

وتؤكد هذه الهجمات، التي أصبحت جزءا من نسيج الحياة اليومية للشعب السوري والتي تؤدي إلى تفاقم دائرة العنف واتساع نطاق انعدام الأمن وعدم الاستقرار في البلاد، عودة قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على التسبب في الضرر في المنطقة، منذ هزيمته وطرده من معقله الأخير في الشرق في عام ٢٠١٩. ويجب أن يذكرنا عدد الضحايا وحجم الدمار الناجم عن هذا العنف الغاشم بالحاجة الملحة والعاجلة إلى العمل بمزيد من الالتزام في سورية. وقد حان الوقت لكي يعيد مجلس الأمن إحياء مناقشة متعمقة حول كيفية الرد على التهديد الذي يشكله داعش. ويجب أن يتجاوز هذا الرد البعد العسكري. ويجب على المجتمع الدولي أن يحشد قواه لاتخاذ إجراءات ذات مغزى ودينامية لمواجهة الجماعات الإرهابية الدولية وتجفيف أراضي تكاثرها للانتهاء بسرعة من العملية السياسية وإيجاد حل شامل وقابل للتطبيق للأزمة السورية.

ختاما، أود أن أقول إن الإرهاب تهديد عالمي ولا شك في قدرته على الانتشار والنمو ويجب أن نكون حازمين في تصدينا له على جميع الجبهات ومكافحته في جميع أنحاء العالم.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): شكرا، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة والملحة. ونشكر أيضا وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، السيد فلاديمير فورونكوف، على الإحاطة القيمة والشاملة.

تدين دولة الإمارات بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي شنها تنظيم داعش الإرهابي على سجن الصناعة في محافظة الحسكة. لقد تسببت هذه الهجمات في تشريد ما يقارب ٤٥ ٠٠٠ شخص داخليا، من بينهم العديد من النساء والأطفال. كما أدت إلى وقوع ضحايا وتدمير البنية التحتية، مما فاقم من الأوضاع الإنسانية والأمنية في سوريا. كما نعرب عن قلقنا البالغ إزاء استخدام داعش للأطفال كدروع بشرية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

وتؤكد هذه الهجمات الأخيرة أن كفاحنا ضد هذا التنظيم لا يزال مستمرا وأنه ينبغي مواصلة البناء على التقدم الملموس الذي أحرزه المجتمع الدولي ضد داعش في سوريا والعراق. ونؤكد هنا على ضرورة السعي لقطع مصادر تمويل عن داعش واستنزاف قدراته العسكرية مع وضع حد لعمليات تجنيد المقاتلين وبث الخطاب المتطرف. ولا بد أيضا من مواصلة التصدي للأساليب التي يطورها والاستراتيجيات التي يستخدمها، مثل شنّه الهجمات على السجون سعيا منه لإعادة بسط نفوذه.

وبدوره لن يدخر بلدي أي جهد لمكافحة الجماعات الإرهابية حول العالم، سواء كانت داعش أو غيرها، بما يتفق مع القانون الدولي. فكما شهدنا مؤخرا، وصلت التهديدات الإرهابية مراحل شديدة الخطورة في المنطقة، لا سيما من حيث استخدام الجماعات الإرهابية للتكنولوجيا والأسلحة المتطورة لاستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، كما حصل في بلدي مؤخرا.

إن هذه التحديات تحتم علينا تضافر الجهود الدولية والعمل معا بشكل حثيث ومشترك لمنع التطرف ومكافحة الإرهاب والقضاء عليه كليا، سواء في سوريا أو خارجها لصون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ختاما، نؤكد على أهمية تحقيق الأمن والاستقرار في سوريا بشكل مستدام، وبما يلبي تطلعات الشعب السوري الشقيق ويوفر له العيش في وطن آمن ومستقر وخال من التطرف والإرهاب.

السيدة إسيشيت مايا (البرازيل)(*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر البرازيل السيد فورونكوف على إحاطته لمجلس الأمن.

إن استمرار وتزايد وجود الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم شاغل مشترك لمجلس الأمن. لقد كانت أحداث العنف التي

أعقبت تلك الأعمال الإرهابية في سوريا مروعة، لا سيما وأنها شملت مئات الأطفال بعضهم لا تتجاوز أعمارهم ١٢ سنة. وما زلنا قلقين جدا إزاء سلامة وأمن جميع المدنيين العالقين في هذه الحالة. تكرر البرازيل دعوة منظمة الأمم المتحدة للطفولة لجميع الأطراف في سوريا إلى تجنيب الأطفال الأذى وحمايتهم في جميع الأوقات. وتؤكد البرازيل أيضا أهمية إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة إعادة الأطفال إلى أوطانهم.

وكما ذكر المبعوث الخاص بيدرسن بالأمس (انظر S/PV.8955) تعدُّ هذه الحادثة رسالة واضحة إلى مجلس الأمن ودعوة إلى العمل لحل النزاع على نطاق أوسع في سوريا التي ينمو فيها الإرهاب حتما. ولا تزال البرازيل مقتنعة بأن العملية السياسية بقيادة سوريا وتيسير الأمم المتحدة هي الحل الدائم الوحيد للنزاع السوري.

تدين البرازيل الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بغض النظر عن دوافعه. إن لمجلس الأمن دورا خاصا يؤديه في إدانة الإرهاب والتصدي له بطريقة متسقة وعالمية ووفقا للقانون الدولي. وبنفس القدر من الأهمية يتحمل المجلس المسؤولية عن ضمان ألا تعوق قراراته تقديم المساعدة الإنسانية النزيهة إلى المدنيين المحتاجين وألا تسبب معاناة أكثر مما هو مكلف به لتجنبها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة النرويج.

أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطته.

تدين النرويج الهجوم الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على سجن في الحسكة في ٢٠ كانون الثاني/يناير. ويساورنا قلق عميق إزاء وضع المدنيين في المنطقة. ومما يثير القلق بشكل خاص أن عددا كبيرا من الصبية قد تعرضوا أو أصيبوا أو قتلوا أثناء القتال بين تنظيم داعش وقوات الدفاع السورية التي يقودها الأكراد. ويجب ألا يكون الأطفال في السجن.

ويدل الهجوم على السجن أن تنظيم داعش لا يزال حاضرا وراغبا وقادرا على شن الهجمات وأنه يشكل تهديدا كبيرا للسلم والاستقرار. ويساورنا القلق من أن استمرار عدم التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية سيفسح المجال لزيادة نمو تنظيم داعش. لذا من الأهمية بمكان أن نواصل جهودنا لهزيمته. ونحث جميع أطراف النزاع على احترام القانون الدولي وبذل قصارى جهدها لحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في جميع مراحل التخطيط وأثناء العمليات العسكرية والأمنية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إنني مضطر للتعليق على البيان الذي أدلى به زميلي السيد ريتشارد ميلز.

إن حرية الصحافة والمعارضة من المواضيع المثيرة جدا للاهتمام في روسيا وفي جميع البلدان الأخرى. والواقع أن لدينا الكثير الذي نقوله عن هذا الأمر ولكنه ليس موضوع جلسة اليوم. ولم نسمع إجابات موضوعية عن الأسئلة التي طرحناها. ونأمل أن يستمر أعضاء المجلس في متابعة الأسئلة التي طرحناها بعناية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين مرة أخرى بأن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق فقط.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): بداية، أشكر الوفد الدائم للاتحاد الروسي على مبادرة لطلب عقد هذه الجلسة الهامة. كما أشكر وكيل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فورونكوف على الإحاطة التي قدمها.

تتعرض مدينة الحسكة منذ أيام إلى أحداث دامية بدأت بقيام تنظيم داعش الإرهابي بفتجير سيارة مفخخة عند مدخل المدرسة الثانوية الصناعية في حي غويران الذي كانت قوات الاحتلال الأمريكية قد حولته إلى مركز للاحتجاز تحت إشراف ميليشيا "قسد" الانفصالية العميلة لها".

في أعقاب الهجوم، قامت ميليشيا قوات سورية الديمقراطية (قسد) باقتحام الحي والمناطق المحيطة به، وقامت طائرات الجيش الأمريكي بقصف عنيف لمحيط مركز الاحتجاز، مما أدى إلى وقوع ضحايا في صفوف المدنيين الأبرياء بمن فيهم الأطفال والنساء، وحدوث موجة نزوح جماعي لعشرات الآلاف من أهالي المنطقة، وإلحاق دمار وأضرار بالغة بعدد كبير من المنازل والمرافق المدنية والخدمية ومنها مقر شركة المحروقات، ومخبز الباسل، وجامعة الفرات، ومعهد تعليمي، ومرآب البلدية وغيرها.

إن ما شهدته مدينة الحسكة خلال الأيام الماضية هو نتيجة حتمية للنهج الخاطئ والعدائي الذي اعتمدته بعض الدول الغربية إزاء بلدي منذ العام ٢٠١١ وحتى الآن، وحصيلة لجملة الانتهاكات الجسيمة لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة وحلفائها، الذين تجاوزوا مجلس الأمن من خلال اللجوء لتفسير مشوه لنص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لتشكيل تحالف لاشرعي خاص بهم، وبدون موافقة الحكومة السورية أو التنسيق معها.

المفارقة أن حكومات بعض الدول المشاركة في هذا التحالف المزعوم هي التي جنّدت آلاف الإرهابيين الأجانب وسهّلت قدومهم إلى سورية ووفرت لهم شتى أشكال الدعم، لنشر الرعب والفوضى وممارسة القتل والتدمير وزعزعة الأمن والاستقرار. وفي نفس الوقت، منعتْ تلك الدول مجلس الأمن من الاستجابة للمطالبات المتكررة للجمهورية العربية السورية بتشكيل تحالف دولي شرعي تحت مظلة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ودعم جهودها في التصدي لهذا التهديد، وضمان التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن والصكوك الدولية ذات الصلة.

لقد استغلّت الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة مكافحة الإرهاب لاستهداف البنى التحتية والمرافق المدنية السورية بما فيها المدارس والمراكز الصحية والجسور والسدود. لقد كادت تتسبب بكارثة إنسانية جراء قصفها لسد الفرات في آذار/مارس ٢٠١٧، ودمرت مدينة الرقة بأكملها على رؤوس ساكنيها، لا بل واستهدفت قوات الجيش العربي السوري التي كانت تواجه تنظيم داعش الإرهابي، ومكّنت عناصر هذا التنظيم من احتلال مواقع جديدة كما كان الحال عليه في جبل الثردة في دير الزور في عام ٢٠١٦.

وبالتوازي، قامت قوات الاحتلال الأمريكي وبصورة منتظمة بعمليات نقل إرهابيي تنظيم داعش من مراكز الاحتجاز إلى قواعدها العسكرية اللاشرعية في سورية، بهدف إعادة تدويرهم واستخدامهم لتنفيذ مخططاتها. فقد قامت تلك القوات خلال الفترة من ٧ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢١ بتدريب ونقل حوالي ١٠٠ إرهابي إلى حقل العُمر النفطي الذي تسيطر عليه بشكل غير شرعي. كما قامت أيضاً خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٢١ بنقل أكثر من ٦٠ إرهابياً من مركز الاحتجاز في الثانوية الصناعية إلى قاعدتها اللاشرعية في مدينة الشدّادي في ريف الحسكة الجنوبي.

وبالتالي، فإن أحداث الأيام الماضية المتصلة باقتحام تنظيم داعش لمركز الاحتجاز في الثانوية الصناعية في الحسكة وتوقيت حصوله تهدف بوضوح إلى إعادة تدوير عناصر تنظيم داعش الإرهابي، وإيجاد الذرائع لاستمرار الوجود اللاشرعي للقوات الأمريكية على الأراضي السورية، ومواصلة تدخّلها في الشؤون الداخلية، والتسبب بسقوط المزيد من المدنيين الأبرياء، ونهبها للثروات الوطنية، ودعمها لميليشيات انفصالية تعمل على تهجير السكان العرب من أهالي المنطقة، وكلها جرائم يتوجب مساءلة الولايات المتحدة عليها.

وفقاً لتقارير الأمم المتحدة فإن ما يقارب ٠٠٠ ٧٠ شخص – معظمهم من النساء والأطفال – محتجزون في مخيمات الهول والعريش والروج وغيرها التي تسيطر عليها ميليشيا قسد الانفصالية المدعومة من قوات الاحتلال الأمريكي. وتشهد تلك المخيمات أوضاعاً إنسانية حرجة، وتصاعداً لمعدلات الجريمة، ونشراً للفكر المتطرف، وممارسات لتجنيد الأطفال من قبل ميليشيا قسد التي تنتزع الأطفال من سن دون ١٢ عاماً من أمهاتهم للقتال في صفوفها. إن ما حدث في مدينة الحسكة يؤكد صوابية مطالباتنا بإغلاق المخيمات ومراكز الاحتجاز هذه التي تحولت إلى بؤر لنشر أفكار التطرف والعنف،

وذلك من خلال قيام الدول المعنية باسترداد رعاياها من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم إلى بلدانهم الأصلية أو بلدان الإقامة، وضمان مساءلتهم وإعادة تأهيل أطفالهم. إن الجمهورية العربية السورية تُدينُ محاولات بعض الدول الغربية للتنصّل من مسؤولياتها تجاه رعاياها من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ورفضها استعادتهم، وإسقاط جنسياتهم أو إلغاء جوازات سفرهم ومنعهم من دخول البلاد. ونرفض رفضاً قاطعاً انخراط حكومات بعض الدول في صفقات مشبوهة مع ميليشيا قسد الانفصالية التي تستغل احتجازها لمقاتلين إرهابيين أجانب وأفراد عائلاتهم لتحقيق مكاسب خاصة وأنانية ترمي لإضفاء نوع من الاعتراف بها.

لقد نجحت جهود الحكومة السورية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إعادة الكثير من العناصر الإرهابية وعائلاتهم إلى بلدانهم الأصلية، وذلك من خلال التنسيق والتعاون مع حكومات تلك الدول، ومنها روسيا والصين وألبانيا وكازاخستان وأوزبكستان والسودان ومصر وجنوب أفريقيا وغيرها. وتدعو سورية الدول المعنية الأخرى للاقتداء بهذا النهج والعمل مع الحكومة السورية لاستعادة رعاياها من المقاتلين الأجانب وعائلاتهم.

في الختام، إن تطبيق قرارات مجلس الأمن لا يمكن أن يكون انتقائياً أو مبنياً على معايير مزدوجة، واستعادة الأمن والاستقرار في سورية يتطلب أولاً وقبل أي شيء ضمان احترام وحدة وسيادة وسلامة واستقلال الأراضي السورية الذي نصّت عليه جميع قرارات المجلس ذات الصلة بالوضع في سورية، والانسحاب الفوري للقوات الأمريكية والتركية غير الشرعية من الأراضي السورية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيتشيلي (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): على الرغم من أن تنظيم داعش مني بنكسات كبيرة في سورية والعراق، إلا أننا رأينا قدرته على شن هجمات. ونعتقد أن هناك حاجة إلى نهج ثلاثي المحاور للتصدي بفعالية للتهديد الذي يشكله داعش.

أولاً، إن التبادل الحقيقي للمعلومات الاستخباراتية أمر ضروري. ولا يزال داعش يشكل تهديداً مشتركاً للبشرية ويتطلب استراتيجيات موحدة ومنسقة للقضاء عليه تماماً.

ثانياً، إن إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى وطنهم خطوة ضرورية في الحرب ضد داعش. فلن يؤدي ذلك إلى إضعاف داعش على الأرض وحسب، بل سيكون له تأثير متسلسل في جميع أنحاء العالم، حيث سيتم توضيح تداعيات الانضمام إلى داعش في كل بلد، وبالتالي عرقلة التجنيد في المستقبل.

ثالثاً، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للمشكلة. لقد وجد داعش وغيره من المنظمات الإرهابية أرضاً خصبة في سورية لأن النظام كان قد بدأ بمهاجمة شعبه. إن وضع دستور ديمقراطي وتنفيذ حقوق الإنسان والحريات العالمية سيقطع شوطاً طويلاً نحو منع أي عودة لداعش.

ومنذ بداية هذه المعركة، أشرنا إلى الأخطاء المستمرة والاستراتيجيات غير الحكيمة. ومع ذلك، لم تلق تحذيراتنا آذانا صاغية. وما برحنا نسلط الضوء على خطأ التعاقد من الباطن مع منظمة إرهابية، وهي قوات سورية الديمقراطية التي يهيمن عليها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب، لهزيمة داعش. لقد كان واضحا منذ البداية أن هدفها الرئيسي لم يكن قط هزيمة داعش. فهدفها كان التطهير العرقي. وعلى نحو ما ذكرنا هنا أمس (انظر S/PV.٨٩٥٥)، يواصل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب استهداف المدنيين وتجنيد الأطفال واستهداف المستشفيات وقتل العاملين في المجال الإنساني.

وتلك أمثلة نموذجية على انتهاك القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، تواصل بعض الجهات الفاعلة في المنطقة التواصل مع تلك المنظمة الإرهابية لتقديم عروضها. ونود أن نُذكرهم بألا يقعوا في الخطأ، فلا وجود لإرهابيين أخيار.

وأثبتت آخر التطورات في الحسكة شواغلنا. وأبلغنا المجتمع الدولي، في مناسبات عديدة، أنه يجري الإفراج عن أعضاء من داعش مقابل رشاوى وأهداف أخرى في إطار مخططات غير واضحة. وأثبت الهروب الأخير من السجن والحوادث اللاحقة مرة أخرى عدم موثوقية قوات سورية الديمقراطية التي يهيمن عليها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. ونتساءل: كيف تمكن مقاتلو داعش من تجاوز

نقاط التفتيش بسيارات مفخخة في هذا الموقع الحساس؟ وكيف تمكنوا من الوصول إلى عمق هذا الموقع الحساس؟

لقد حذرنا المجتمع الدولي من أن السجاد الأحمر الذي يبسطه للإرهابيين سيصبح بسرعة كبيرة لثاما ملطخا بالدماء. وينبغي ألا يتعرض المجتمع الدولي مرة أخرى للابتزاز من قبل ما تُسمى قوات سورية الديمقراطية، بقيادة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب.

والإعادة إلى الوطن هي الطريقة العملية الوحيدة لتقديم المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى العدالة. وما تُسمى بالعملية القضائية المحلية التي تضطلع بها قوات سوريا الديمقراطية أو محاولات إنشاء آليات دولية لمحاكمة المشتبه بهم إنما هي انتهاك صارخ للقانون الدولي وممارسة عقيمة لإنشاء نظام قانوني بلا سابقة. ونشجع المجتمع الدولي بقوة على الدخول في شراكات مشروعة لتحقيق العدالة.

إننا نخوض معركة حازمة ضد داعش. وتركيا هي البلد الوحيد الذي قاتل داعش وجها لوجه. فقد كنا عضوا نشطا في التحالف الدولي ضد داعش منذ إنشائه وقضينا على أكثر من ٥٠٠ ٤ عضو من أعضاء التنظيم في سورية. وفي العام الماضي وحده، تم القضاء على ٢٣٦ عضوا من أعضاء داعش داخل سورية نتيجة عمليات نفذتها تركيا. وما فتئ الجيش السوري الحر أيضا يقاتل داعش في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية الشرعية. ونعتقد أنه يمكن هزيمة داعش تماما من خلال التعاون مع المعارضة السورية الشرعية وبلدان المنطقة، ولكن من أجل القيام بذلك نحتاج إلى أن يشارك الجميع في هذه الخطة. وينبغي أن يحدث ذلك جنبا إلى جنب مع ما نبذله من جهود بهدف التوصل إلى تسوية سياسية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): يثني وفد بلدي على جهود رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير لاستجابتها السريعة من خلال عقد الجلسة الطارئة لمناقشة التطورات الأخيرة في شمال شرق سورية، المتمثلة في الهجوم الإرهابي الذي شنته عصابات داعش الإرهابية على سجن الصناعة في محافظة الحسكة والتي أدت إلى هروب آلاف العناصر الإرهابية التي كانت محتجزة في هذا السجن، ومن بينها قيادات خطرة للتنظيم الإرهابي.

ويعرب العراق عن قلقه البالغ من الهجمات الأخيرة والتي تزامنت مع هجمات خطيرة في محافظة ديالى ومناطق أخرى من العراق، أدت إلى استشهاد العشرات من أبناء القوات المسلحة العراقية.

وتقدم حكومة العراق شكرها لمجلس الأمن لتضامنه ودعمه الكبيرين للعراق حكومة وشعبا في هذا المجال، حيث أصدر المجلس بيانين صحفيين لإدانة الأعمال الإرهابية التي شهدها بلدي خلال المدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ (SC/14692 و SC/14774).

إن الإرهاب، وبالنظر لطبيعته العابرة للحدود، يُعرض الأمن والسلم الدوليين لخطر كبير، متطور ومستمر. إن العراق من أكثر الدول التي عانت وتعاني من الأعمال الإرهابية، إذ عملت التنظيمات الإرهابية على تكرار محاولاتها لزعزعة أمن واستقرار بلدي من خلال استهداف منشآت الدولة العراقية وقتل المدنيين وترويعهم بأعمال تنكيل وتعذيب بشعة.

كما يُثمن العراق محتوى الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام ويشيد بجهود مكتب مكافحة الإرهاب ويجدد التزامه بمواصلة التعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، سواء عبر التعاون القائم مع التحالف الدولي ضد داعش وتعزيز الشراكات الطويلة الأمد في المجالات المختلفة، أو من خلال التعاون المتعدد الأطراف عبر الأمم المتحدة والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المختصة.

لقد أثبت العراق التزامه باستعادة العراقيين المحتجزين في مخيم الهول في سورية، حيث أعادت الحكومة العراقية وجبتين من المدنيين، تكونت الأولى من ١٢٨ عائلة عراقية، بواقع ٥٠٧ أفراد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، وتكونت الوجبة الثانية من ١١١ عائلة عراقية، بواقع ٤٢١ فردا في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. وتم نقلهم إلى مخيم

الجدعة ١ في محافظة نينوى لغرض إعادة التأهيل النفسي والمجتمعي لهم. لقد استعاد العراق ٤٥٠ عائلة، بواقع ٧٩٦ ١ فردا منذ أيار/مايو ٢٠٢١.

كما استعاد العراق ٩٠٠ ١ مقاتل إرهابي من مخيمات الاحتجاز في سورية الواقعة تحت سيطرة قوات سورية الديمقراطية (قسد). ويدعو العراق الجهات المسؤولة عن هذه المخيمات إلى تسليمه جميع المحتجزين من المقاتلين الإرهابيين العراقيين لأغراض المساءلة القضائية وتحقيق العدالة للضحايا، لا سيما وأن قوات قسد لم تسلم العراق القيادات الداعشية المحتجزة لديها والمطلوبة للعراق حتى تاريخه.

إن سلوكيات قوات قسد غير المسؤولة، ومن بينها الإجراءات الضعيفة في تأمين هذه السجون والتلكؤ في تسليم المقاتلين الإرهابيين والقيادات الداعشية إلى العراق، تُعرض أمن المنطقة إلى الخطر، لا سيما في ظل تصاعد مخاطر تهريب هذه العناصر والقيادات من السجون، الأمر الذي يعني زيادة القوة القتالية للتنظيم والقدرة على إعادة تنظيم صفوفه وتوجيه ضربات جديدة في العراق وسورية وفي المنطقة بشكل عام. إذ تشير المعلومات الاستخباراتية التي حصل عليها العراق إلى أن النشاط المتصاعد للتنظيم في الآونة الأخيرة يُعد مصدر قلق بالغ، لا سيما وأنه يسعى إلى التنقل عبر الحدود لممارسة سلوكياته الإجرامية وتحقيق أغراضه الإرهابية في العراق. وسيعمل بلدي بأقصى طاقاته لحماية الحدود ومنع الإرهابيين من التسلل إلى داخل أراضيه.

إن تجربة بلدي في مجال مكافحة الإرهاب تدفعنا للتأكيد من جديد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي. وتدعو حكومة بلادي مجلس الأمن إلى حث الدول الأعضاء لتنفيذ التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما منع التمويل الإرهابي وقطع الطريق أمام الإمدادات اللوجستية، ومنع العصابات الإرهابية من المتاجرة غير المشروعة بالنفط والأسلحة والآثار العراقية والسورية، وبذل الجهود المتسقة والحثيثة لمنع الإرهابيين الأجانب من التنقل عبر الحدود وحرمانهم من الملاذات الآمنة.

إن دعوتنا هذه نابعة من حرص كبير على السلم والأمن الدوليين، لأن تجربتنا في مجال مقارعة الإرهاب تشير إلى أن هذا الخطر لا يقتصر على شعب معين أو منطقة جغرافية محددة. إن حكومة جمهورية العراق ملتزمة بالتعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، وعلى وجه التحديد عصابات داعش الإرهابية، والقضاء عليها نهائيا وتقديم الإرهابيين إلى القضاء لنيل جزاءهم العادل، الأمر الذي سيسهم في تعزيز ركائز الأمن والاستقرار الدوليين.

يكرر العراق دعواته لتعزيز عملية إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعوائلهم من العراق وسورية لمنع تحول مخيمات الاحتجاز والسجون إلى مراكز لإنتاج جيل جديد من الإرهابيين. كما يجدد دعوته لعدم تسييس الإرهاب أو توظيف جهود مكافحته لأغراض سياسية والامتناع عن استخدام أراضي الدول الأخرى ساحة لتصفية الحسابات بما يعرض أمنها واستقرارها للخطر، ويؤكد على ضرورة احترام المبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما احترام سيادة الدول الأخرى ومبادئ حسن الجوار وتعزيز علاقات التعاون، ويدعو مجلس الأمن للنظر بجدية في هذا الشأن ودعوة الدول الأعضاء لإظهار الالتزام الكامل بمبادئ الميثاق.

إن حكومة جمهورية العراق تجدد التزامها بمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله. وإذ تدين كافة العمليات الإرهابية، فإنها تدعو لضرورة توحيد وتنسيق جهود كل القوى الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، أيا كانت أصوله وتسمياته. كما تدعو إلى ضرورة تعزيز التعاون الأمني والاستخباري وتبادل الخبرات والمعلومات على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب والقضاء على عصاباته واستئصال جذوره وتجفيف منابع تمويله.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جهورية إيران الإسلامية.

السيدة أرشدي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، وأشكر أيضا وكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

إن الهجوم الأخير على سجن في الحسكة، في شمال شرق سورية، والذي أعلن مسؤوليته عنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

والشام (داعش)، هو ناقوس إنذار يدلل مرة أخرى على أن تنظيم داعش، المدعوم من دول معينة، لا يزال يشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار الإقليميين.

وتراقب إيران عن كثب التطورات في شرق الفرات، لا سيما في محافظة الحسكة. إن ما نشهده اليوم في الحسكة هو نتيجة لاستمرار الاحتلال غير القانوني لأجزاء من سورية من قبل قوات أجنبية، بما فيها قوات الولايات المتحدة. والأهم من ذلك هو أن حرية تنقل الجماعات الإرهابية، بما في ذلك أعضاء داعش، في الأراضي الخاضعة للاحتلال غير الشرعي من قبل القوات الأجنبية في سورية والعراق، فضلا عن نقل هذه الجماعات إلى بلدان أخرى، هي أمر يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ونحن ننظر إلى هذا الحادث الأخير في ذلك السياق.

إن حادث الحسكة يبين بوضوح أن قوة الاحتلال وحلفاءها لم يتمكنوا من استعادة الأمن والنظام في المناطق المحتلة. وقد ساعد ذلك تنظيم داعش على توسيع نفوذه في المنطقة، مما عرض للخطر حياة المدنيين الذين يعيشون هناك. ويذكرنا ذلك الحادث مرة أخرى بأن وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم المرافقة لهم في منطقة النزاع لا يزال مصدرا متناميا لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة بأسرها.

ومن المؤسف للغاية أن تلك البلدان التي تدعي مرارا وتكرارا أنها رائدة في مجال حقوق الإنسان تمتنع عن إعادة مواطنيها إلى بلادهم، ولا سيما النساء والأطفال، المحاصرين في ظروف مروعة في مناطق النزاع. وبالنظر إلى التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب لأمن واستقرار المنطقة، يتعين على مجلس الأمن أن يعالج مسألة إعادتهم إلى بلدانهم على سبيل الأولوية.

ويجب عدم استخدام مكافحة الإرهاب ذريعة لانتهاك سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. إن استمرار احتلال أجزاء من سورية هو العامل الرئيسي في خلق أسباب مواتية لمثل هذه الأنشطة الإرهابية في سورية ويجب إنهاؤه على الفور. ونعتقد أن ممارسة الحكومة السورية للسيادة على جميع أراضيها ممارسة فعالة هي عنصر هام في استعادة الاستقرار والأمن لذلك البلد.

وفي هذا الصدد، كما أكدت قرارات مجلس الأمن، يجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. إن للحكومة السورية الحق المشروع والمتأصل في مكافحة الأنشطة الإرهابية على الأراضي الخاضعة لولايتها، ويجب لأي تدبير يُتخذ لمكافحة الإرهاب أن يتم تنسيقه مع الحكومة السورية. ولا يمكن لمكافحة الإرهاب أن تكون فعالة إلا بعد أن تفي جميع الدول بالتزاماتها بشكل كامل ومسؤول وأن تمتنع عن استخدام المعايير المزدوجة أو النهج الانتقائي.

وستواصل إيران دعم جهود سورية في مواجهة التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية، مما يضمن وحدتها وسلامتها الإقليمية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أختتم هذه الجلسة، أود أن أتقدم بخالص الشكر للمترجمين الشفويين الذين بقوا معنا في هذه الساعات المتأخرة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.